

# التنظيم التشريعي للعلم التعاقدي

صفاء بنت عبد الله الضاريّة  
ماجستير في القانون الخاص



دار الثقافة  
للنشر والتوزيع  
عمّان - الأردن





346, 022

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2025/4/1843)

المؤلف: صفاء عبد الله الفزارية

الكتاب: التنظيم التشريعي للعالم التعاقدى

الواصفات: العقود - الالتزامات (قانون) - المسؤولية المدنية - العيوب

العطل والضرر - القانون المدني - القانون المقارن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-334-5

الطبعة الأولى 2025 م - 1446 هـ

### جميع الحقوق محفوظة © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيى بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمد جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن  
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د  
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261  
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

# التنظيم التشريعي للعلم التعاقدية

صفاء بنت عبد الله الفزاريّة  
ماجستير في القانون الخاص

دار الثقافة  
للنشر والتوزيع  
1446هـ - 2025م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝  
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى ۝  
أَنْ رَأَاهُ اسْتَغَى ۝ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَى ۝ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة العلق، الآيات 1-5)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ  
لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ  
عَلَى السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ  
ظَلُومًا جَهُولًا ۝ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ  
عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۝ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الأحزاب، الآيات 70-73)

## الإهداء

إلى:

- من أعضاء دربي بنور العلم وكانت لي نعم العون، اعترافاً بفضلها علي أطال الله في عمرها وأعاني على حسن برها ورضاها (أمي العظيمة).
- من علمني أن العطاء معين لا ينضب (والدي، أطال الله بقاءه).
- من كانوا لي سنداً في مشوار دراستي . . إخوتي (أحمد، أسيل، عبد العزيز، محمد، إياد، باسل، عائشة).
- رفيقة دربي (تسنيم).
- هذه الأرض الطيبة (عمان).

أهدي لهم هذا العمل المتواضع، راجيةً من المولى عز وجل أن يتقبله مني، وأن يجعله علماً ينتفع به، وعملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يسدد خطانا ويلهمنا الصواب، وأن يمدنا من قوته لكي نتابع الطريق الذي بدأناه، إنه سميع مجيب . . .

## الفهرس

المقدمة.....13

### الفصل الأول

#### حماية العلم التعاقدى في ظل القواعد العامة

المبحث الأول: دور نظرية عيوب الرضا في حماية العلم التعاقدى.....25

المطلب الأول: عيب الغلط والتغيرير.....27

الفرع الأول: عيب الغلط.....27

الفرع الثانى: عيب التغيرير.....41

المطلب الثانى: مدى تعلق عيبى الغلط والتغيرير بالعلم التعاقدى.....60

الفرع الأول: اتصال العلم بالمبيع بالغلط في صفة مرغوب فيها في

المحل.....61

الفرع الثانى: اتصال العلم بالمبيع باشتراط أن يكون التغيرير مؤثراً

ودافعاً للتعاقد.....73

المبحث الثانى: دور خيارات عدم اللزوم في حماية العلم التعاقدى.....81

المطلب الأول: اتصال العلم التعاقدى بخيار الرؤية.....83

الفرع الأول: تعريف خيار الرؤية.....84

الفرع الثانى: حكم خيار الرؤية.....88

- 91 .....المطلب الثاني: اتصال العلم التعاقدى بخيار العيب الخفى
- 92 .....الفرع الأول: ماهية العيب الخفى
- 101 .....الفرع الثانى: مدى تعلق العيب الخفى بالعلم التعاقدى

## الفصل الثانى

### حماية الالتزام بالإعلام للعلم التعاقدى

- 111 .....المبحث الأول: مفهوم الالتزام بالإعلام
- 113 .....المطلب الأول: التعريف بالالتزام بالإعلام وطبيعته القانونية
- 113 .....الفرع الأول: التعريف بالالتزام بالإعلام
- 119 .....الفرع الثانى: طبيعة الالتزام بالإعلام
- 123 .....المطلب الثانى: موجبات الالتزام بالإعلام ومضمونه
- 123 .....الفرع الأول: موجبات الالتزام بالإعلام
- 128 .....الفرع الثانى: مضمون الالتزام بالإعلام
- 138 .....المبحث الثانى: الأساس القانونى للالتزام بالإعلام وجزاء الإخلال به
- 138 .....المطلب الأول: الأساس القانونى للالتزام بالإعلام
- 139 .....الفرع الأول: عيوب الرضا كأساس للالتزام بالإعلام
- الفرع الثانى: ضمانا العيوب الخفية والاستحقاق كأساس للالتزام  
بالإعلام.....142
- 145 .....الفرع الثالث: مبدأ حسن النية كأساس للالتزام بالإعلام
- 150 .....المطلب الثانى: جزاء الإخلال بالالتزام بالإعلام



الفهرس

الفرع الأول: الفسخ كجزء للإخلال بالالتزام بالإعلام.....152

الفرع الثاني: التعويض كجزء للإخلال بالالتزام بالإعلام.....158

الخاتمة.....165

المصادر والمراجع.....173

## المقدمة

لما كان الرضا التعاقدي هو ركن العقد الرئيس وعمدة بنائه فقد عني المشرع المدني بتنظيمه وضمان سلامته؛ وبيّن تنظيم المشرع لوجود الرضا واكتساب أهلية التعاقد، وبيّن تنظيمه لسلامة التعبير عن الإرادة العقدية فإن أحد أبرز مظاهر حماية المشرع المدني للرضا العقدي اشتراطه صفاء الإرادة من شوائب الغلط والتغريير والإكراه، أو ما اصطلح على تسميتها بعيوب الإرادة، وهي عيوب وإن كانت لا تعدم العقد صحته لكنها قد تتسبب بوقف نفاذه أو جعله قابلاً للفسخ، فيغدو تمام العقد وكمال صحته مهدداً بخطر الزوال أو معلقاً على أمل البقاء.

ولما كان مرام حماية المتعاقد من عيوب الرضا ضمان استتارة علمه بحال المعقود عليه وأوصافه - بالنسبة لعيبي الغلط والتغريير - أو ضمان اختياره الإرادي للتعاقد - بالنسبة لعيب الإكراه - فإن كتابنا هذا يأتي ليسلط الضوء ويركز النظر في مدى قدرة التقنين المدني بألفاظه الراهنة وأحكامه الحالية على توفير الحماية النموذجية لرضا المتعاقد، وتحديداً لحماية كفاية العلم التعاقدي، أي ذلك العلم الذي بنى عليه المتعاقد رضاه بالعقد، ورسم أحكام العقد بناء على كفايته، وعليه يتحدد موضوع البحث في دراسة مدى كفاية تلك الأحكام الناظمة لعيبي الغلط والتغريير في حماية تلك الدرجة المطلوبة من العلم التعاقدي، وما شرعه المشرع من ضمانات ووسائل تضمن تنفيذ المدين بالإعلام (البائع) لواجبه اتجاه المشتري وتبصير إرادته.

ولابد من التنويه هنا إلى أن دراستنا اقتصرت على العلم بالمبيع تحديداً، بحسبانه محل عقد البيع وبحسبان أن العلم بالمبيع يجزئ عن أحكام العلم التعاقدي بشكل عام ويعد نموذجاً قابلاً للفهم والتصور أكثر من التوسيع الذي قد لا يتحقق معه هدف الباحث ومرامه، إذ إن في ذلك توسيع لن تستوعبه هذه الدراسة فهي دراسة تخصصية نسعى بها إلى النأي عن العمومية بالابتعاد عن الحشو والتكرار الذي قد لا يضيف كثيراً.

وتتحدد إشكالية بحثنا الرئيسية في مدى كفاية الحماية التشريعية للعلم التعاقدي ومدى نجاح المشرع في صياغة النصوص الناظمة لعيوب الرضا - تحديداً عيبي الغلط والتغريب - وتلك الناظمة لشرط معلومية المحل في تحقيق الرضا الكامل للمتعاقد وضمان تبصر وتطور إرادته، ذلك أن المتتبع لتلك النصوص قد يجد فيها ما يمكنه تطويره أو تحويله لينسجم مع الحماية النموذجية المنشودة.

وبعد مرور ما يقارب عقد من الزمان على صدور قانون المعاملات المدنية العماني، فإن هذا البحث يكتسب أهميته من وظيفته البحثية الكاشفة عن هنات التنظيم التشريعي في موضوعه الرئيس، ذلك أن البحث العلمي إنما يكتسب جودته - أو على الأقل أحد أبرز معالم جودته - من قدرته على معاينة التشريعات المعمول بها، وتحقيق ألفاظها لغاية المشرع ومرامه، وعليه فإن أهمية هذا الكتاب تتبدى في الدور الرئيس الذي يلعبه العلم التعاقدي في تكوين العقد وجعله قابلاً للاستمرارية دون أن يكون عرضة للفسخ وربما البطلان.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

المقدمة

■ هل كان التنظيم التشريعي الحامي لرضا المتعاقد فاعلاً في تحقيق الغاية المرجوة منه على نحو يمكن معه القول بكفاية هذا التنظيم ونموذجيته؟

■ هل تكفي عيوب الرضا - تحديداً عيبي الغلط والتغريب - بتنظيمها الراهن لحماية علم المتعاقد وضمنان تمامه؟

■ ما هو دور خيارات عدم اللزوم - تحديداً خيارى الرؤية والعيب - في حماية العلم التعاقدى، ومدى كفاية تنظيم المشرع لها؟

■ ما هي الوسائل الرئيسية التي استعملها المشرع لضمان تبصر علم المتعاقد بالمعقود عليه؟

■ هل يجبُ شرط معلومية المحل الالتزام بالإعلام على نحو يمكن معه القول بأن هذا الالتزام توكيدي ليس إلا، أم أنه التزام مستحدث لا غنى عنه؟

وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول لمعالجة نموذجية لتمام الرضا التعاقدى وسلامة علم المتعاقد بالمعقود عليه ولعل هذا الهدف الرئيس ينتج أهدافاً ثانوية أخرى من بينهما تقييمُ الاجتهاد القضائي المستند إلى التنظيم التشريعي الحالي ومدى تأثيره بنجاعة وسائل المشرع في حماية العلم التعاقدى، فضلاً عن الإجابة على التساؤلات أعلاه في محاولةٍ لاقتراح تعديلات تضمن تحقيق غاية المشرع في سلامة الإرادة العقدية.

وفي سبيل الإحاطة بمفردات هذه الدراسة وجوانبها الرئيسية فإن المؤلفة ستعمد إلى انتهاج المنهج الوصفي لعرض أبرز ملامح التنظيم التشريعي الحالي للعلم التعاقدى ووسائل حمايته، لتتطرق من خلاله - أي المنهج الوصفي - لإعمال المنهج التحليلي المقرون بصنوه المقارن للبحث في

تحليل ذلك التنظيم وبيان أوجه قصوره - إن وجدت - ومقارنته بالتشريعات المقارنة التي تمايزت إيجاباً أو سلباً عن المشرع العماني في معالجة موضوع الدراسة، ولعل كل ذلك سيدفع المؤلفة أيضاً إلى تأصيل بعض أفكار البحث وردها إلى مصدرها (الشريعة الإسلامية).

وتتحدد دراستنا في التعمق بجوانب التنظيم التشريعي الحمائي للعلم التعاقدية دون أن تتعداه إلى بسط القواعد العامة في عيوب الرضا أو في شرائط محل العقد أو الالتزام ولعل الخوض المحدد ينصب على قانون المعاملات المدنية العماني مع التعرّيج على تلك الأحكام المرتبطة بجوهر الرسالة في قانون حماية المستهلك كل ذلك بالمقارنة المنتجة مع القوانين العربية التي تتمايز في معالجتها عن التشريع العماني.

وفي رحلة البحث عن مراجع تفصيلية يكون عنوانها الرئيس البحث في سلامة المعالجة التشريعية للرضا التعاقدية ووسائل حماية المشرع لصحة العلم وتماحه فإن المؤلفة قد وصلت إلى عدد من المراجع الأكثر عمومية والأقل تخصصاً في صلب الكتاب ولعل ذلك كان من أكثر الصعوبات التي تكتنف البحث في موضوع الكتاب المقصود، وأبرز الدراسات السابقة التي وصلت إليها المؤلفة هي:

- الغلط والتدليس في القانون الجزائري، جامعة الجلفة الجزائري، بوضري محمد بلقاسم، تناولت هذه الدراسة تعريف التدليس وشروطه وأنواعه وآثاره، والغلط وتعريفه وصوره، وأهمية التفرقة بين الغلط والتدليس، وحيث إن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا في عدة جوانب فهي لم تتطرق إلى عيوب التنظيم التشريعي لهذه العيوب وإنما بسطت مفاهيم الغلط والتدليس بصورة عامة، كما أن دراستنا

تتميز عن هذه الدراسة أيضاً في جانب شرط معلومية المحل والالتزام بالإعلام.

- خيار الغبن، مفهومه، ثبوته، وأثره على عقد البيع بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني، عبد المجيد محمود الصلاحين، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، وجاءت هذه الدراسة في أربعة مباحث، المبحث الأول مفاهيم الدراسة، والمبحث الثاني مذاهب الفقهاء في ثبوت خيار الغبن وأدلتهم والمبحث الثالث المناقشة والترجيح، والمبحث الرابع موقف القانون المدني الأردني، ورغم أن هذه الدراسة تركز على بيان أحد محاور الرسالة إلا أنها لا تمتد لبقية المحاور الأخرى التي يبحثها كتابنا إذ يخرج منها بحث عيب الغلط وكذا تحديد المفهوم القانوني للالتزام بالتبصير.

- الالتزام بالتبصير في العقود المالية من المنظور الفقهي، الدكتور أسامة الأشقر، وتناقش هذه الدراسة ماهية الالتزام بالتبصير وأساسه القانوني وارتباطه بمعلومية المحل ورغم جودة البحث في هذا الموضوع إلا أنه لا يمتد إلى البحث في مدى كفاية المعالجة التشريعية في حماية العلم التعاقدية تحت مظلة عيوب الرضا وهو ما يتمايز به كتابنا عن الدراسة المذكورة.

- الالتزام بالتبصير وتطبيقاته في بعض العقود، الدكتور علي محمد الزعبي، تناول الباحث في دراسته بياناً بأحكام الالتزام بالتبصير

وتأصيلاً لهذا الالتزام من المنظور الفقهي وهو ما تحتاجه دراستنا للربط بين أحكام الفقه الإسلامي وبين قانون المعاملات المدنية العماني بشأن الالتزام بالإعلام، وكسابقتها فإن هذه الدراسة لم تناقش تلك الحماية التشريعية التي أحاط المشرع إرادة المتعاقد بها بإقراره لعيبي الغلط والتغريب كعيبين ينالان من إرادة المتعاقد وكما تبصره.

وعطفاً على كل ما سبق فإن هذه الدراسة تنقسم إلى فصلين مسبقين بمقدمة متبوعين بخاتمة مشتملة على النتائج والتوصيات وعلى النحو التالي:

**الفصل الأول: حماية العلم التعاقدية في ظل القواعد العامة.**

**المبحث الأول: دور نظرية عيوب الرضا في حماية العلم التعاقدية.**  
**المطلب الأول: عيبا الغلط والتغريب.**

**المطلب الثاني: مدى تعلق عيب الغلط والتغريب بالعلم التعاقدية.**

**المبحث الثاني: دور خيارات عدم اللزوم في حماية العلم التعاقدية.**  
**المطلب الأول: اتصال العلم التعاقدية بخيار الرؤية.**

**المطلب الثاني: اتصال العلم التعاقدية بخيار العيب الخفي.**

**الفصل الثاني: حماية الالتزام بالإعلام للعلم التعاقدية.**

**المبحث الأول: مفهوم الالتزام بالإعلام.**

**المطلب الأول: التعريف بالإعلام وطبيعته القانونية.**

**المطلب الثاني: موجبات الالتزام بالإعلام ومضمونه.**

**المبحث الثاني: الأساس القانوني للالتزام بالإعلام وجزاء الإخلال به.**

المقدمة

المطلب الأول: الأساس القانوني للالتزام بالإعلام.

المطلب الثاني: جزاء الإخلال بالالتزام بالإعلام.